

Distr.: General
18 January 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والستون

نيويورك، 5-14 شباط/فبراير 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 13/2023 وهو يتضمن درس كيفية تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وصلات هذه الأخيرة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الأخذ في الاعتبار العمليات الجارية المتصلة بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا.

ويتضمن التقرير أيضاً استعراضاً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتحديات المصادفة في أفريقيا. ولما كان موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023 "التعجيل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"، فقد نوقشت الآثار المحتملة الناجمة عن إقامة تلك المنطقة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. كما رُسمت الخطوط العريضة للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، ولتسليط الضوء على التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063.

* E/CN.5/2024/1

** قُدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء المهلة النهائية وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080224 290124 24-00903 (A)



واختتم التقرير بتوصيات تهدف إلى مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا. وتركزت التوصيات على العمل عبر ستة مجالات رئيسية هي: (أ) التعجيل في إحراز تقدم نحو إيجاد فرص عمل لائقة للجميع؛ (ب) التعجيل في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ (ج) الاستثمار في الطاقة النظيفة والعمل المناخي الشامل للجميع؛ (د) التعجيل في الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين؛ (ز) تعبئة الموارد المحلية؛ و (و) مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين الإدارة الضريبية.

أولا - مقدمة

1 - وفرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2001، إطارا برنامجيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وأُخذت خطوة أخرى باعتماد خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي استُحدثت فيها رؤية مشتركة للقارة وُحدت أهداف من أجل تحقيق أفريقيا جامعة ومزدهرة وسلمية لا يتخلف فيها أحد عن الركب. وقد استُهل هذا التقرير، الذي أُعدَّ في سياق أزمات عالمية متعددة، باستعراضٍ للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتحديات التي واجهتها أفريقيا مؤخرا، وأُعقب ذلك مناقشة للآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، بالنظر إلى أن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023 كان "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". ويواصل التقرير سرد الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية وشركاؤها للنهوض بالتنمية الاجتماعية. واختتم بتوصيات في مجال السياسة العامة لمواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا.

ثانيا - التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في أفريقيا

ألف - الفقر وعدم المساواة والحصول على الحماية الاجتماعية

2 - قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا من حيث نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أي الذين يعيشون بأقل من 2,15 دولار في اليوم للفرد)، إذ انخفضت من 53,4 في المائة عام 2000 إلى 40,1 في المائة عام 2019⁽¹⁾. غير أن العدد المطلق للأفارقة الذين يعيشون في فقر مدقع استمر في الازدياد بسبب معدل النمو السكاني المرتفع. وفاقمت هذا الوضع الأزمات العالمية الأخيرة، وخصوصا الجائحة والنزاع في أوكرانيا، ما رمى 62 مليون أفريقي إضافي في براثن الفقر في عامي 2020 و 2021 و 18 مليون آخرين في عام 2022. وبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا 546 مليون شخص في عام 2022، يشكلون أكثر من نصف (55 في المائة) نسبة الفقر في العالم.

3 - وفي أفريقيا، يتركز الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما في أقل بلدانها نموا. وفي عام 2019، كان معدل الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء هو الأعلى في العالم، حيث بلغ 35,4 في المائة، وهو ما يوازي 397,4 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وبسبب النكسات الاقتصادية المرتبطة بالجائحة، زاد هذا المعدل إلى 35,8 في المائة عام 2020، لكن جهود التعافي بعد الجائحة أدت إلى انخفاض الفقر المدقع في المنطقة إلى مستويات ما قبل الجائحة: إلى 35,4 في المائة عام 2021 وإلى

(1) المعلومات الواردة في الفرع ثانيا - ألف مستقاة من: ورقة المسائل المتعلقة بتعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف (E/CA/COE/41/4-E/CA/CM/55/4)؛ Economic Commission for Africa (ECA)، "Renewing the social contract to reduce poverty and inequality in Africa," ECA Policy Brief No. (Addis Ababa, United Nations, 2023) ECA/23/030؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وضع المرأة في النظم الغذائية والزراعية (روما، الفاو، 2023)؛ International Labour Organization (ILO)، World Social Protection Report 2020-2022 (Geneva, ILO, 2021)؛ Nishant؛ World Bank، Poverty and Inequality Platform؛ Yonzan, Daniel Gerszon Mahler and Christoph Lakner، "Poverty is back to pre-COVID levels globally, but not for low-income countries"، World Bank، 3 October 2023.

34,9 في المائة عام 2022. ومع ذلك، ظل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آخذاً في الازدياد، إذ بلغ 411,7 مليون في عام 2020، و 418,3 مليون في عام 2021، و 422,7 مليون في عام 2022؛ وكانت أقل 10 بلدان نمواً تحوي ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2022. وتبيّن هذه البيانات أن جهود التنمية الاجتماعية نجحت في إبطاء تسارع نمو معدل الفقر في القارة. غير أن النمو السكاني المرتفع مسؤول عن الزيادة المستمرة في العدد المطلق للأفارقة الذين يعيشون في فقر.

4 - ومع استمرار غالبية بلدان القارة في مواجهة معدلات فقر عالية ومع سبع سنوات متبقية لتنفيذ خطة عام 2030، يبدو من غير المرجح أن تحقق أفريقيا الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة الذي تترتب عليه آثار في تحقيق خطة عام 2063. ويعزى معدل الفقر المرتفع في أفريقيا إلى عوامل عدة، بينها الإنتاجية المنخفضة وعدم ثبات الوظائف، وهما أمران واضحان بشكل خاص في الزراعة والمنظومات الغذائية في أفريقيا، ومصدران لكسب العيش لـ 85 في المائة من الأفارقة. ونتيجة لذلك، فإن 80 في المائة ممن يعيشون في فقر مدقع في القارة يقيمون في المناطق الريفية. كما أن مستويات الفقر الحالية الأعلى، ومعدلات الخصوبة العالية، ومستويات ملكية الأصول المنخفضة، ومحدودية إمكانية الحصول على الخدمات العامة، تجعل من الصعب على الأسر المعيشية الاستعادة من النمو الاقتصادي.

5 - وتعاني أفريقيا أيضاً من تفشي عدم المساواة. وما برح تفاوت الدخل آخذاً في الاتساع وما زال مرتفعاً في القارة. وفي عام 2022، كان المتوسط القاري لمعامل جيني 0,40. وعلى الصعيد الإقليمي، سجل الجنوب الأفريقي أعلى تفاوت في الدخل (بلغ معامل جيني 0,61)، يليه وسط أفريقيا (0,45) فشرق أفريقيا (0,41). وسجل غرب أفريقيا وشمال أفريقيا أدنى تفاوت في الدخل، حيث بلغ معامل جيني 0,36 و 0,32، على التوالي. ويتسع تفاوت الدخل إلى حد كبير بشكل خاص في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في أفريقيا، ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته أفريقيا على مدى العقدين السابقين للجائحة لم يكن كافياً لتقليص تفاوت الدخل.

6 - إن تفاوت الثروة مرتفع للغاية في أفريقيا. فعلى الصعيد دون الإقليمي، يراوح مؤشر تفاوت الثروة⁽²⁾ بين 0,78 في غرب أفريقيا و 0,95 في الجنوب الأفريقي. فالمستويات المرتفعة لعدم المساواة والفقر تجعل سكان أفريقيا عرضة بشكل مزمن للصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولا يزال ما يصل إلى 149 مليون أفريقي غير فقير معرضين لخطر الوقوع في براثن الفقر.

7 - ولا تزال النساء والفتيات عرضة بشكل خاص. وتشمل العوامل التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين الأعراف الاجتماعية الضارة التي تتعاضى عن العنف الجنساني، وإيلاء أولوية متدنية لكل من حقوق النساء والفتيات في التعليم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المأمونة وملكية الأراضي والعمل اللائق. ومع أن النساء يشكلن نصف جميع العاملين في المنظومة الزراعية والغذائية، فإن انعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير بين النساء، فنسبة 35 في المائة من النساء يعملن في الزراعة كعاملات مساهمات أو كأفراد أسرة عاملات دون أجر.

8 - وتشكل الحماية الاجتماعية أداة رئيسية للسياسة العامة الهادفة إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة على المدى المتوسط والطويل. واعتباراً من عام 2020،

(2) يعكس مؤشر تفاوت الثروة حدوث تفاوت الثروة على نطاق يراوح بين 0 (المساواة الكاملة) و 1 (التفاوت الشديد).

تمتع 17,4 في المائة فقط من السكان في أفريقيا بميزة حماية اجتماعية واحدة على الأقل، مقارنة بـ 46,9 في المائة على الصعيد العالمي، وكان العمال العاطلون عن العمل والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الضعفاء والأطفال أقل الفئات تغطية بهذه الحماية. ونتيجة للجهود التي تبذلها البلدان لزيادة تغطية المسنين، بات 27,1 في المائة من السكان المسنين في أفريقيا يتقاضون الآن معاشا تقاعديا. ونسبة التغطية أعلى (نحو 50 في المائة) في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي.

باء - الجوع وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ

9 - ما برح الجوع آخذا في الارتفاع في أفريقيا منذ عام 2010⁽³⁾. فبين عامي 2021 و 2022، ارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية من 19,4 في المائة إلى 19,7 في المائة، وكان 11 مليون شخص إضافي يواجهون الجوع. وفي عام 2022، كانت نسبة السكان في أفريقيا الذين يواجهون الجوع أعلى بكثير منها في أي منطقة أخرى في العالم (8,5 في المائة في آسيا مثلا). ومن المتوقع أن يزداد الجوع في أفريقيا بشكل كبير من الآن وحتى عام 2030. وعلاوة على الجوع، كان نحو 1 من كل 4 أشخاص في أفريقيا، أو ما يقدر بـ 342 مليون شخص، يواجه انعداما حادا للأمن الغذائي (مجاعة أو إجهاد غذائي أو أزمة غذائية أو حالة طوارئ غذائية) في عام 2022.

10 - وأفريقيا معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيش نحو 6 من كل 10 أشخاص في المناطق الريفية ويعتمد 90 في المائة منهم على الزراعة البعلية بمعظمها لكسب عيشهم. ويتسبب تغير المناخ في ارتفاع معدل وقوع الكوارث وظواهر الطقس المتطرفة في جميع أنحاء العالم (مثل الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة، وهطول الأمطار الذي لا يمكن التنبؤ به، والأعاصير والفيضانات)، ما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بمعدل أسرع من المتوسط العالمي، وإلى موجات حر أكثر تواترا وأطول مدة، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار الآفات والأنواع الغازية في أفريقيا. كما يسهم تغير المناخ في زيادة انعدام الأمن الغذائي في القارة من خلال الخسائر في غلال المحاصيل، والمراعي، والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، وتدهور الجودة التغذوية للأغذية، وفي الحصول على الأغذية وتوزيعها، وارتفاع الحاد في الأسعار. وتأثر أكثر من 110 ملايين شخص في القارة بشكل مباشر بمخاطر متصلة بالطقس والمناخ والمياه في عام 2022، ما تسبب في أضرار اقتصادية فاقت 8,5 مليارات دولار.

(3) المعلومات الواردة في الفرع ثانيا - باء مستقتة من: ECA, “Africa should leverage the AfCFTA to promote green transition”, 5 October 2023 (روما، الفاو)، United Nations Environmental Programme (UNEP), “Responding to climate change”, (2023 available at <https://www.unep.org/regions/africa/regional-initiatives/responding-climate-change>; World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2021* (Geneva, WMO, 2022); WMO, “Africa suffers disproportionately from climate change”, 4 September 2023; Global Agriculture and Food Security Program, “Land husbandry, water harvesting and hillside irrigation project”; and Christopher Trisos and others, “Africa” in *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, Hans-Otto Pörtner and others, eds. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press; New York, Intergovernmental Panel on Climate Change, 2022)

11 - وتشمل السياسات الوطنية التي أثبتت نجاحها في بناء بلدان أفريقية تتمتع بدرجة أكبر من الأمن الغذائي مع التصدي في الوقت نفسه لتغير المناخ، ما يلي: (أ) الاستثمار في الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وبناء القدرات على الصمود في مواجهة الكوارث المناخية؛ (ب) تصميم وتنفيذ برامج للحماية الاجتماعية يمكن توسيع نطاقها للوصول إلى الأفراد الضعفاء أثناء الكوارث الطبيعية؛ و (ج) وضع خطط طوارئ للأزمات الغذائية.

12 - وفي الأماكن التي تمارس فيها الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، يشهد المزارعون زيادة في الأمن الغذائي والقدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، في إطار مشروع رعاية الأراضي وتجميع المياه والري على ضفاف التلال في رواندا، استعينَ بتقنيات محسّنة ساعدت في مكافحة التحات وتعزيز الإنتاجية (زيادة الغلال وخصوبة التربة) وتوفير حماية أكبر من الجفاف. وإضافة إلى ذلك، أدى التدريب الذي نُظِم في مجال التوعية التغذوية وحدائق المطبخ الـ 47 611 التي أنشئت في إطار المشروع إلى تحسينات في تكوين الحمية الغذائية للناس، وتالياً، إلى تحسين الحالة التغذوية لـ 83 في المائة من الأسر المعيشية. وفي الأماكن التي تُستخدم فيها التقنيات الرقمية، تحسنت الإنتاجية على طول سلسلة القيمة الغذائية، كما يتضح من مثال المزارعين في غانا وكينيا ونيجيريا المشاركين في مشروع Hello Tractor.

13 - ويتعين على أفريقيا أيضاً التحرك في اتجاه تحولٍ أخضر عبر إشاعة بيئة سياساتية وناظمة تعزز النمو الأخضر (المنخفض الكربون)، بما في ذلك التصنيع الأخضر وحماية البيئة. إن أي مستقبل منخفض الكربون سيكون كثيف المعادن بسبب الطلب المرتفع على المعادن الأساسية من قبل منتجي المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والشركات المصنّعة لمكونات تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وتقنيات طاقة الرياح، وتقنيات الطاقة الحرارية الأرضية، المنخفضة الكربون مثلاً. ويمكن لأفريقيا، باعتبارها قارة غنية بتلك الموارد الحيوية للتحول الأخضر، أن تسعى إلى الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار لصالح القطاعات الرئيسية في التحول إلى الطاقة النظيفة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال بناء سلاسل قيمة مرنة يمكن أن تولّد التنمية الصناعية الخضراء وأن تستقطب أيضاً الاستثمار من أجل الميزة التنافسية المستدامة للشركات الأفريقية في السوق العالمية.

جيم - الصحة والمياه والصرف الصحي

14 - على مدى العقد الماضي، أدخلت تحسينات ملحوظة على العديد من المؤشرات الصحية في أفريقيا⁽⁴⁾. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدلات وفيات الأمهات، ومعدل الولادات لدى المراهقات، والأرقام السنوية للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، في حين زادت نسبة

(4) المعلومات الواردة في الفرع ثانياً-جيم مستقاة من: *World Population Prospects 2022: Summary of Results* (United Nations publication, 2022)؛ تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023: طبعة خاصة (منشورات الأمم المتحدة، Institute for Water, Environment and Health, *Global Water Security 2023 Assessment* (2023 Grace Oluwasanya and (Hamilton, Canada, Institute for Water, Environment and Health, 2023) others, "Water security in Africa: a preliminary assessment", Institute for Water, Environment and Health Report Series No. 13 (Hamilton, Canada, Institute for Water, Environment and Health, 2022) World Health Organization (WHO), *Tracking Universal Health Coverage in the WHO African Region* WHO, "Rwanda: the beacon for universal health coverage in Africa", 13 (Brazzaville, WHO, 2022) .December 2019

الاحتياجات إلى تنظيم الأسرة التي تلبى بوسائل منع الحمل الحديثة. فعلى سبيل المثال، بين عامي 2010 و 2021، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 3 في المائة سنويا، من 103 وفيات لكل 1 000 ولادة حية إلى 74 حالة وفاة لكل 1 000 ولادة حية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن 39 حالة وفاة لكل 1 000 ولادة حية إلى 28 حالة وفاة لكل 1 000 ولادة حية في شمال أفريقيا. ومن عام 2010 إلى عام 2020، انخفضت معدلات وفيات الأمهات من 657 حالة وفاة لكل 100 000 ولادة إلى 536 حالة وفاة للأمهات لكل 100 000 ولادة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن 68 حالة وفاة للأمهات لكل 100 000 ولادة إلى 56 حالة وفاة للأمهات لكل 100 000 ولادة في شمال أفريقيا (والشرق الأوسط). ومع ذلك، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء تسجل أعلى معدلات وفيات الأطفال، وأعلى معدلات وفيات الأمهات، وأدنى مستوى لاستخدام وسائل منع الحمل، وأعلى مستوى لمعدلات الولادات لدى المراهقات، وأكبر عبء لفيروس نقص المناعة البشرية في العالم.

15 - إن الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي المناسب حق أساسي من حقوق الإنسان، ومع ذلك لا يزال ملايين الأفارقة يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية. تسجل في أفريقيا أدنى مستويات الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العالم. ففي عام 2020، لم يحصل سوى 69 في المائة من السكان على خدمات مياه الشرب الأساسية، ولم يحصل سوى 15 في المائة على المياه الصالحة للشرب. ولا يحصل سوى 42 في المائة من السكان على خدمات المرافق الصحية الأساسية، ولا يحصل على خدمات الصرف الصحي المأمونة سوى 18 في المائة. ولا تسجل إلا في شمال أفريقيا نسبة مئوية عالية نسبيا من السكان الذين يستخدمون المرافق الأساسية لغسل اليدين (67 في المائة)، كما أن لأكثر من نصف البلدان الأفريقية معدلات وصول إليها أقل من 45 في المائة. وعلاوة على ذلك، لم يسجل تقدم يُذكر على المستوى القاري بين عامي 2015 و 2020. وأدى المستوى المنخفض للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى معدل وفيات مرتفع في 25 بلدا أفريقيا: أكثر من 40 حالة وفاة لكل 100 000 من السكان سنويا.

16 - إن التزام جميع البلدان بالتغطية الصحية للجميع أمر بالغ الأهمية لتحسين الوضع الصحي في أفريقيا. وبين عامي 2000 و 2019، أحرز المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية تقدما جيدا في توفير الخدمات ولكن لم يحرز أي تقدم في الحماية من المخاطر المالية (النفقات الصحية المدفوعة من الجيوب الخاصة والإنفاق العام الحكومي على الصحة)، وهما المؤشران المستخدمان لرصد التقدم المحرز نحو توفير التغطية الصحية للجميع. ومن الدول الأعضاء الـ 47 في المنطقة الأفريقية لمنظمة الصحة العالمية، كان أداء 15 بلدا أعلى من المتوسط من حيث توفير التغطية المشتركة للخدمات والحماية من المخاطر المالية. ولا يعتمد الأداء الجيد على مستوى الدخل القومي، حيث تظهر بعض البلدان المنخفضة الدخل أداء جيدا في حين تظهر بعض البلدان المتوسطة الدخل أداء منخفضا. ويقدم نظام التغطية الصحية للجميع في رواندا مثلا إيجابيا. إذ يهدف ذلك النظام إلى ضمان حصول جميع الروانديين على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، كلما وحيثما اقتضى الأمر، دون تحمّل أعباء مالية. وتشمل التغطية الصحية للجميع كامل نطاق الخدمات الصحية الأساسية بدءاً من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج والرعاية، بهدف التقليل إلى أدنى حد من النفقات الصحية المدفوعة من الجيوب الخاصة. وتيسيرا لتحقيق التغطية الصحية للجميع، نفذت رواندا أنشطة رئيسية على نطاق المجالات الأساسية للنظم الصحية المتعلقة بالتدريب السابق للخدمة للقوى العاملة الصحية؛ تعزيز نُظم المعلومات الصحية؛ الحوكمة الصحية؛

المنتجات الصحية واللقاحات واللوازم؛ منظومات تقديم الخدمات؛ ونظم التمويل الصحي. وشملت الأنشطة المتصلة بنظم التمويل الصحي وضع وإقرار خطة التنفيذ والاستدامة للفترة 2021-2030 للتأمين الصحي المجتمعي في رواندا. وتحققت التغطية الصحية للجميع في رواندا نتيجة لإيلائها الأولوية من قبل الحكومة التي تعتبر الصحة الجيدة والصحة للجميع من حقوق الإنسان الأساسية، وكذلك من خلال الدعم الذي حظيت به تلك الجهود من قبل شعب رواندا الذي وضع ثقته في التأمين الصحي وتبنى تطبيقه، ما أفضى إلى توفير تغطية بنسبة 91 في المائة.

دال - العمالة والتعليم

17 - ما برحت أرقام العمالة تزداد في أفريقيا بنسبة 3,6 في المائة سنويا منذ عام 2021، حتى بلغت 511 مليوناً في عام 2023⁽⁵⁾. وينسجم هذا النمو مع النمو السكاني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ونتيجة لذلك، يقدر بأن معدلات البطالة ستظل دون تغيير عند نحو 7,1 في المائة منذ عام 2020. وما برحت معدلات المشاركة في القوى العاملة ترتفع منذ عام 2021 ولكنها لم تصل إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2023 (62,7 في المائة).

18 - وقد تحققت معظم المكاسب في مجال العمالة من خلال توسيع لنطاق العمل غير الرسمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والذي ارتفع من 86,9 في المائة عام 2019 إلى 87,3 في المائة عام 2022. لذا، لا يزال معظم العمال يعيشون أوضاعاً هشة، حيث كان 60,8 في المائة يعيشون في فقر مدقع أو معتدل في عام 2021. وفي شمال أفريقيا، انخفض عدد ساعات العمل لكل شخص مستخدم، إذ انخفضت نسبة العمالة إلى عدد السكان من 39,2 في المائة عام 2019 إلى 38,8 في المائة عام 2022، رغم زيادة قدرها 4 ملايين في إجمالي العمالة خلال الفترة نفسها (من 65 مليون عامل إلى 69 مليون عامل).

19 - وما برحت بطالة الشباب في أفريقيا تشهد ارتفاعاً حتى منذ ما قبل الجائحة، فقد كان 26,1 في المائة من الشباب (نحو 72 مليون شاب) خارج دائرة العمالة في عام 2022. ويمكن للتحول الأخضر أن يوفر للشباب فرص عمل. وعلاوة على ذلك، تشوب مؤشرات سوق العمل فجوات كبيرة بين الجنسين. ففي شمال أفريقيا، احتمال أن تكون المرأة نشطة اقتصادياً هو أدنى بثلاثة أضعاف من مثيله لدى الرجل بسبب الحواجز الهيكلية الراسخة التي غالباً ما تكون متجذرة في الأعراف الاجتماعية. والتفاوت بين معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة صارخ: 67,5 في المائة و 19,8 في المائة، على التوالي، في شمال أفريقيا، و 72,9 في المائة و 62,2 في المائة، على التوالي، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(5) المعلومات الواردة في الفرع ثانياً - دال مستقاة من: *World Population Prospects 2022: Summary of Results* (United Nations publication, 2022); ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2023* (Geneva, ILO, 2023); Vipasana Karkee and Niall O'Higgins, "African youth face pressing challenges in the transition from school to work", ILO Labour Statistics, 10 August 2023; United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), "The persistent teacher gap in sub-Saharan Africa is jeopardizing education recovery"; and Ijeoma Onuoha-Ogwe, "Toilets help keep children, especially girls, in school", United Nations Children's Fund (UNICEF); World Bank and others, *The State of Global Learning Poverty: 2022 Update, Conference Edition*, 23 June 2022 (Washington, D.C., 2022); and World Bank, "Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) sub-Saharan Africa", *World Bank Open Data* <https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?locations=ZG>، متاح عبر الرابط.

20 - وبات عدد الأطفال الأفارقة القادرين على الحصول على التعليم أكبر من أي وقت مضى، ومع ذلك لا يزال الالتحاق بالمدارس منخفضاً ولا تزال نتائج التعلم ضعيفة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يلتحق بالمدرسة إلا 1 من كل 5 أطفال في سن الدراسة الابتدائية وإلا نحو 6 من كل 10 مراهقين في سن التعليم الثانوي. ولا يكمل سوى 2 من كل 3 أطفال في المنطقة مرحلة الدراسة الابتدائية في سن الـ 15. ومن بين الذين يتّمنون ذلك، لا يبلغ سوى 3 من 10 الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة. وفي الواقع، لا تزال معدلات إتمام الدراسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى بكثير من المتوسط العالمي بأكثر من 20 نقطة مئوية في التعليم الابتدائي (64 في المائة) وبأكثر من 30 نقطة مئوية في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (45 في المائة) والمرحلة العليا من التعليم الثانوي (27 في المائة).

21 - وبتفاوت الحصول على التعليم تبعاً لمكان الإقامة في المناطق المُدنية أو الريفية، والثروة والجنس. وفي جميع البلدان، يعاني الأطفال، سواء كانوا في المناطق الريفية أو من أفقر الأسر المعيشية، من الحرمان. وعلى غرار ذلك، تواجه الشبابات الظروف الأكثر إجحافاً من حيث الحصول على التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبين عامي 2015 و 2020، ارتفع ببطء عدد الشبابات اللاتي يكملن الدراسة الثانوية لكل 100 شاب، من 84 في المائة إلى 88 في المائة. وعلى الجانب الإيجابي، كان معدل التقدم المحرز خلال الفترة 2008-2020 أسرع مرتين من مثيله في الفترة 2000-2008. فقد تحسّن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و 2022، لكنه ظل منخفضاً: 68 في المائة بين جميع البالغين و 61 في المائة بين النساء و 74 في المائة بين الرجال. وكانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) أعلى: 78 في المائة و 76 في المائة و 81 في المائة، على التوالي.

22 - ويشكل المعلمون الحاصلون على التدريب المناسب العامل الأكثر أهمية في توفير التعليم الجيد للأطفال والشباب. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقتصر نسبة عالية من المعلمين إلى الكفاءات الكافية لتعليم مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية بفعالية، لأن الجهود التي تبذلها الحكومات لتوفير معلمين مدربين عجزت عن مواكبة النمو في الالتحاق بالمدارس في العقود الأخيرة. وفي المتوسط، هناك 56 تلميذاً لكل معلم مدرب. وعليه، فإن الفجوة المستمرة في عدد المعلمين تهدد التعافي في حقل التعليم، نظراً لأهمية المعلمين، كما يتضح من أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

23 - ورغم التأثير الإيجابي للمعلمات على التحاق الفتيات بالمدرسة وبقائهن فيها، فإن النساء لم يشكلن سوى أقل بقليل من 50 في المائة من المعلمين في التعليم الابتدائي و 30 في المائة من المعلمين في التعليم الثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2018. وإضافة إلى ذلك، يفتقر الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء إلى وسائل التعلم المناسب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي امتلاك الطفل كتاباً مدرسياً خاصاً به إلى زيادة درجات أدائه في الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة تصل إلى 20 في المائة، بيد أنه في تلك المنطقة يتشاطر كل كتاب مدرسي ما متوسطه ثلاثة طلاب. كما تسهم المراحيض منفصلة للفتيات والفتيان يوفر الخصوصية للأطفال، ولا سيما الفتيات، في المدرسة. فوجود مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان يوفر الخصوصية للفتيات، خصوصاً خلال فترة الطمث، ويحميهن من خطر الاعتداء الجنسي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تتغيب فتاة واحدة من كل 10 فتيات عن المدرسة أثناء دورتها الشهرية، ما يؤدي إلى خسارة توازي 20 في المائة من السنة الدراسية. وفي أفريقيا، نصف الفتيات الصغيرات اللاتي يتسربن من المدرسة إنما يتسربن بسبب افتقار مدرستهن إلى المراحيض.

هاء - الابتكار التكنولوجي

24 - رغم ازدهار الخدمات الرقمية المبتكرة التي شهدتها أفريقيا خلال الجائحة، فإن إمكانية الوصول إلى العالم الرقمي لا تزال محدودة⁽⁶⁾. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت 40 في المائة في عام 2022، مقارنة بـ 66 في المائة على الصعيد العالمي. وظلت إمكانية الوصول أعلى بكثير في المناطق المُدنية منها في المناطق الريفية (64 في المائة من سكان المُدن يستخدمون الإنترنت، مقارنة بنسبة 23 في المائة من سكان الريف)، وكانت إمكانية الوصول بين النساء أقل منها بين الرجال (34 في المائة و 45 في المائة، على التوالي) في عام 2022، مع إحراز تقدم طفيف نحو تكافؤ الجنسين منذ عام 2019.

25 - وإضافة إلى ذلك، وحتى عندما تكون شبكة الإنترنت متاحة على نطاق واسع، فإن الاستخدام المنتج للتكنولوجيات الرقمية في أفريقيا منخفض جدا، ويعزى ذلك أساسا إلى افتقار إلى كلٍ من القدرة على تحمل التكاليف والمعارف والمهارات. وعلى مستوى الأسر المعيشية، في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث كانت خدمات الإنترنت المتقلة متاحة لـ 84 في المائة من السكان، لم يستعمل بهذه الخدمات سوى 22 في المائة من السكان في عام 2021. وعلى مستوى المؤسسات، لم تر نسبة 70 في المائة من المؤسسات البالغة الصغر حاجة إلى تكنولوجيات مدعومة بالإنترنت، كما أن تكلفة خطط البيانات التي تدفعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أعلى بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم.

26 - ومع ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن التكنولوجيات الرقمية وعوامل مثل توفّر الإنترنت، هي محرك أساسي لخلق فرص العمل والحد من الفقر في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، في المناطق التي توفرت فيها شبكة إنترنت عالية الجودة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (تكنولوجيا الاتصالات المتقلة من الجيل الثالث أو الرابع)، مثل جمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا، زادت مشاركة القوى العاملة بنسبة 3 و 8 نقاط مئوية، على التوالي، بحلول منتصف العقد الأول من القرن. وإضافة إلى ذلك، انخفضت معدلات الفقر بنسبة 7 نقاط مئوية في كل بلد. وأدت الوظائف الشاملة التي أنشأها وجود الرقمنة والتكنولوجيا التكميلية إلى نمو الدخل الذي أفاد الجميع، ولا سيما الفقراء والنساء والعمال ذوي المهارات المنخفضة.

27 - كما ثبت أن وجود إنترنت عالي السرعة يعزز ريادة الأعمال، والابتكار، والاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية، ومجمل النمو الاقتصادي وإنتاجية الأعمال. فعلى سبيل المثال، بعد نشر البنية التحتية للإنترنت ذات النطاق العريض من الألياف الأرضية في أنحاء القارة، كان احتمال قيام الأسرة بإنشاء شركة غير زراعية أعلى بنسبة 17 نقطة مئوية، وكان احتمال قيام شركة بابتكار عملية أو منتج أعلى بنسبة 20 نقطة مئوية و 12 نقطة مئوية، على التوالي، في المناطق التي يتوفر فيها الإنترنت في العديد من البلدان الأفريقية.

(6) المعلومات الواردة في الفرع ثانيا - هاء مستقاة من: *Financing for Sustainable Development Report 2023* (United Nations publication, 2023); International Telecommunication Union (ITU), "Internet use: two-thirds of the world's population uses the Internet, but 2.7 billion people remain offline", *Facts and Figures 2022* (Geneva, ITU, 2022); and Tania Begazo and others, *Digital Africa: Technological Transformation for Jobs* (Washington, D.C., World Bank, 2023).

28 - وكان النهج التقليدي المتبع هو الاستثمار في رفع مستوى المهارات على المدى الطويل لتناسب مع المستوى الذي صُممت التقنيات الرقمية الحالية من أجله. وثمة نهج بديل هو تصميم التكنولوجيات - التي غالبا ما تتطلب تعديلات على المنتجات الحالية - لتناسب مع مستويات المهارات والاحتياجات الحالية للسكان الأفارقة، وضمان سهولة استخدام التكنولوجيات، وخلق فرص العمل، وزيادة إنتاجية العمال. ويوفر العدد الكبير من الشباب في أفريقيا مصدرا هاما محتملا لرواد الأعمال والعمال المهوبين والملمين بالتكنولوجيا (كما تبين أثناء الوباء) لتصميم وتنفيذ واستخدام هذه التكنولوجيات.

واو - النمو الاقتصادي وأمن الطاقة

29 - يُتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من 4,7 في المائة عام 2021 إلى 3,5 في المائة عام 2022 وإلى 3,4 في المائة عام 2023، قبل أن يعود إلى 3,5 في المائة عام 2024، حيث يكون قطاع التعدين هو المحرك الرئيسي لهذا النمو الأخير⁽⁷⁾.

30 - وخلافا لمعظم المناطق النامية، سيظل التضخم السنوي في أفريقيا أعلى بكثير من المتوسط الطويل الأجل. كما زادت خدمة الدين الخارجي كحصة من الإيرادات الحكومية، ما زاد من تقييد الحيز المالي في العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين تضاعفت فرص الحصول على المساعدة الإنمائية والتمويل من القطاع الخاص. وتحد أوجه القلق المتزايدة إزاء القدرة على تحمل الدين من قدرة الحكومات على الاستثمار في سكانها والتعجيل في التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان 36 بلدا أفريقيا إما في حالة مديونية حرجة أو عرضة للوقوع في حالة مماثلة.

31 - ومن القيود الرئيسية التي تكبل النمو الاقتصادي في أفريقيا عدم كفاية إمدادات الطاقة المستدامة والموثوقة، التي تشكل عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج. وفي عام 2019، لم تكن أفريقيا بالفعل على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 7 (حصول الجميع على الطاقة الحديثة بحلول عام 2030)، وذلك رغم وفرة الموارد في مجال الطاقة، سواء كانت من الوقود الأحفوري أو طاقة نظيفة. وفاقمت هذا الوضع الأزمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة الناجم عن النزاع في أوكرانيا (الذين تسببا مجتمعين في انخفاض دخل الأسر المعيشية). وفي عام 2021، كان 43 في المائة من سكان أفريقيا (600 مليون شخص) يفتقرون إلى الكهرباء، 590 مليونا منهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويقدر بأن عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات ارتفع بنسبة 4 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2019، وهو ما يمثل انعكاسا لمسار المكاسب التي تحققت خلال الفترة 2015-2019.

32 - وكان عدد الأشخاص الذين لا قدرة لهم على الوصول إلى وقود الطهي النظيف والتكنولوجيات أن زاد بالفعل بمتوسط 17 مليون شخص (2 في المائة) سنويا بين عامي 2010 و 2019 بسبب النمو السكاني السريع الذي فاق وتيرة الجهود المبذولة لزيادة إمكانية الحصول عليها. أدت الجائحة والنزاع في أوكرانيا إلى

(7) المعلومات الواردة في الفرع ثانيا - واو مستقاة من: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2023 International Monetary Fund, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries as of (E/2023/80) November 30, 2023", available at <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf>; International Energy Agency, *Africa Energy Outlook 2022* (Paris, International Energy Agency, 2022); and Nicole Kears and others, *Top Priorities for the Continent in 2023: Foresight Africa* (Washington, D.C., Brookings Institution, 2023).

التعجيل في هذا الاتجاه، إذ زاد العدد بمقدار 20 مليوناً (2,5 في المائة) سنوياً بين عامي 2020 و 2021. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية على هذا المنحى، فسيظل 565 مليوناً أفريقي يفتقرون إلى الكهرباء وسيظل نحو مليار يعتمدون على الوقود التقليدي للطهي في عام 2030.

زاي - النزاعات والحوكمة

33 - أظهرت الجائحة الدور الحيوي للمؤسسات في إدارة التحديات الإنمائية واغتنام الفرص التي توفرها الأزمات لمعالجة أوجه الخلل وتعزيز الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية⁽⁸⁾. ويمكن أن تشكل التحديات الإنمائية نقطة التحول التي تطلق العنان لأزمات كبرى ما لم تعالج الأسباب الجذرية للتوترات والمظالم المرتبطة بالحوكمة السياسية. ولسوء الحظ، لا يزال الهدف 16، الذي يهدف إلى تعزيز السلام وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، أحد أكثر الأهداف تحدياً بالنسبة لأفريقيا، حيث أبلغت 46 دولة من الدول الأفريقية الأعضاء الـ 54 (85 في المائة) في عام 2021 أنها واجهت "تحديات كبرى" في جهودها لتحقيق هذا الهدف.

34 - وبحسب دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا لعام 2022، وهو مجموعة البيانات الأكثر شمولاً التي تقيس أداء الحوكمة في أفريقيا، ظلت مجمل درجات أداء الحوكمة في القارة مستقرة منذ عام 2019، رغم التحسن الهامشي الذي طرأ خلال الفترة 2012-2021. وتعرّض التقدم في القارة بسبب تدهور درجات الأداء في فئتي "الأمن وسيادة القانون" و "المشاركة والحقوق والإدماج" الذي ما برح يتسارع منذ عام 2017.

35 - وفي عام 2021، كان جزء كبير من أفريقيا أقلّ أمناً وأماناً مما كان عليه قبل 10 سنوات، بعد تدهور الوضع الأمني بسبب تصاعد العنف ضد المدنيين والنزاعات المسلحة وبسبب وجود حكومات أقلّ خضوعاً للمساءلة وأقلّ شفافية. كما كانت سيادة القانون أضعف مقارنة بما كانت عليه قبل خمس سنوات. وأصبح جزء كبير من أفريقيا أقلّ ديمقراطية، إذ تسارع التراجع الديمقراطي منذ عام 2018، وتقلصت البيئة التشاركية، وفُرضت قيود كبيرة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع منذ عام 2012، وقُيدت الحقوق من جراء القيود المفروضة على حرية التعبير.

36 - وفي جميع أنحاء القارة، لا تزال الدورات الانتخابية وتوطيد الديمقراطية يتسمان بالهشاشة وعدم الاتساق. وفي السنوات التي تلت نقشي كوفيد-19، سُجلت زيادة في عدم الاستقرار السياسي تجلت في الحوادث (اعتداءات واحتجاجات وحلقات عنف) التي شهدتها جميع أنحاء القارة الأفريقية. وفي عام 2021، زادت هذه الحوادث بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2020، ما أدى إلى زيادة بنسبة 14 في المائة في الوفيات. تواصل هذا المنحى التصاعدي في عام 2022: فبين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر زادت الحوادث وعدد القتلى بنسبة 5 في المائة و 9 في المائة، على التوالي، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.

37 - إن الحوكمة السليمة مرتبطة بالتقدم نحو التنمية المستدامة كما يتضح من العلاقة بين درجات الأداء التي حصلت عليها الدول الأفريقية الأعضاء في دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا لعام 2019 ودرجات الأداء التي حصلت عليها على مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 (على مقياس من

(8) المعلومات الواردة في الفرع ثانياً - جيم مستقاة من تقرير الأمين العام عن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ECA, 2021 Africa Sustainable Development Goal Progress Report (Addis Ababa, (A/77/644-S/2022/959) Mo Ibrahim Foundation, 2022 Ibrahim Index of African Governance Index؛ Ababa, ECA, 2022) .Report, January 2023

0 إلى 100). وثمة إشارة واضحة إلى أنه اعتباراً من عام 2019، حققت البلدان ذات الحوكمة المعززة قدراً أكبر من النتائج الجوهرية من حيث تحقيق الأهداف.

38 - وللعديد من مؤسسات الدولة وهياكل الحكم في أفريقيا وجود محدود على الصعيد المحلي، الأمر الذي يخلق فراغاً في الحكم وفي توفير الخدمات الأساسية. وفي حالات كهذه، يمكن للتعاطي مع الزعماء التقليديين والدينيين أن يكون طريقة فعالة للحفاظ على السلام وتعزيز التنمية المجتمعية وزيادة القدرة على الاستجابة الديمقراطية من خلال استكمال الهياكل الديمقراطية الرسمية وتعزيز الإدماج والحوار في المجتمعات المتنوعة. ويشارك هؤلاء الزعماء في السياق المحلي وهم قادرون على تحديد المظالم الأساسية للنزاعات. ويمكن أيضاً أن تشكل أنواع أخرى من نظم الحوكمة المجتمعية سبلاً فعالة لتقريب الخدمات العامة إلى المجتمعات المحلية، بما يعزز المشاركة والإدماج ويكيف تقديم الخدمات مع احتياجات السكان المحليين وخصائصهم. وتشكل القيادات التقليدية أيضاً أداة لتعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة والسلام والأمن في أفريقيا.

39 - ويمكن أيضاً للتكامل الإقليمي أن يساعد في تحقيق الحوكمة الرشيدة لا سيما عندما تقدم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي أنشأها الاتحاد الأفريقي مثالا على الإجراءات المتضامنة الابتكارية التي تتخذها البلدان الأفريقية لمعالجة المسائل المتصلة بالحوكمة في القارة. وتشكل أيضاً الجماعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها الهياكل الأعلى مباشرة على مستوى منطقة الساحل، عنصراً بالغ الأهمية في تعزيز الحوكمة من خلال التكامل الإقليمي. ويمكنها أن تكون أداة لمواجهة التحديات القائمة، مثل غياب الدولة في إقليم ما.

ثالثاً - تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

ألف - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأهدافها

40 - تعتمد التجارة الدولية في أفريقيا اعتماداً كبيراً على الأسواق الخارجية، حيث لا يذهب سوى 16 في المائة من الصادرات الأفريقية إلى بلدان أفريقية أخرى⁽⁹⁾. ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع رائد في إطار خطة عام 2063، صمم لإنشاء سوق أفريقية واحدة للسلع والخدمات، من خلال تيسير حرية حركة الأشخاص ورأس المال والاستثمارات. وتهدف المنطقة أيضاً إلى تعميق التكامل الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز التصنيع، والنهوض بالتنمية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي، ودفع التحول الهيكلي. ودخلت منطقة التجارة حيز النفاذ رسمياً في 30 أيار/مايو 2019 للدول الأعضاء الـ 24 التي أودعت صكوك تصديقها بحلول ذلك التاريخ. ومع ذلك، لم تتم التجارة بموجب المعاهدة إلا بنحو 100 منتج من أصل 4 500 من المنتجات

(9) المعلومات الواردة في الفرع الثالث مستمدة من: تقرير الأمين العام عن حل مفارقات التنمية في أفريقيا: نظم التمويل والطاقة والغذاء (A/78/309)؛ و ECA، "Tracking Africa's progress on AfCFTA"، 20 March 2023؛ و ECA، "Takeaways"؛ و Roberto Echandi and others، *Making the "from the expected impact of AfCFTA's implementation Most of the African Continental Free Trade Area: Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty"* (Washington, D.C., World Bank, 2022)؛ و Andrew Mold، "The economic significance of intra-African trade: getting the narrative right"، Brookings Global Working Paper No. 44 (Washington, D.C., Brookings Institution, 2022)؛ و "Status of AfCFTA Ratification"، 6 September 2023.

المؤهلة. وبهدف دفع الزخم السياسي وتحفيز التقدم نحو التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة، حدد الاتحاد الأفريقي "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" بوصفه الموضوع المعتمد لعام 2023.

باء - الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر وعدم المساواة

41 - تتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة بنسبة 33,5 في المائة في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بحلول عام 2045 نتيجة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع توقع زيادة كبيرة في التجارة في قطاع الأغذية الزراعية وفي المنتجات الصناعية. وبالإضافة إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، فإن الهدف من منطقة التجارة هو تعزيز تنمية سلاسل القيمة والتصنيع ونمو قطاع الخدمات، وهي عوامل تسهم كلها في التنوع الاقتصادي. ويقدر البنك الدولي أنه نتيجة لمنطقة التجارة، سيزداد الدخل الحقيقي في أفريقيا بمقدار 450 بليون دولار بحلول عام 2035 وسيبتذل 45 مليون شخص من براثن الفقر المدقع.

42 - وينظر إلى التجارة البينية الأفريقية على أنها وسيلة حاسمة للتنوع الاقتصادي والتصنيع حيث ستميل البلدان الأفريقية إلى تبادل المزيد من السلع المصنعة والمجهزة عندما يتاجر بعضها مع بعض. وتقدم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مخططا لتسريع التصنيع في إفريقيا، مما يوفر الظروف المناسبة للاستثمار التحويلي والتنمية المستدامة. والاستفادة من الموارد الطبيعية الوفيرة للقارة وتشجيع الاستثمار المحلي استراتيجيتان رئيسيتان في إطار هذا المسعى.

43 - ومع التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من المرجح أن تتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة داخل المنطقة وتعزيز دمج الأسواق الإقليمية. ومن شأن هذه التدابير أن تؤدي إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، مما يسمح للشركات بتحسين إنتاجيتها من خلال استكشاف وفورات الحجم. ومن شأن زيادة الإيرادات المتولدة من خلال التجارة والتعاون داخل المنطقة أن تولد أيضا موارد يمكن استثمارها في مجالات رئيسية، مثل الطرق والطاقة والزراعة، لإطلاق المزيد من إمكانات النمو. وسيكون الانخفاض في عائدات التعريفات الجمركية في أفريقيا تدريجيا ولا يتوقع أن يعوق رفاه البلدان، وذلك بفضل الفوائد الناتجة عن التوسع التجاري فيما بين البلدان الأفريقية.

44 - وقد تسارع نمو التجارة الإلكترونية خلال جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن يمثل الاقتصاد الرقمي ما يقرب من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بحلول عام 2025 وأكثر من 10 في المائة بحلول عام 2050. وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، فإن بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمثل فرصة لتسويق الجهود، وينطوي على إمكانية دفع التحول الرقمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

45 - وسيؤدي تحرير التجارة بتيسير من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في كل منطقة تقريبا، ولا سيما في البلدان ذات الحصص العالية من الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية. وستزداد أيضا الدخول المتاحة لأن الأسر المعيشية هي المستفيد الرئيسي من تزايد النشاط الاقتصادي. وستترجم هذه الدخول المرتفعة إلى تحسن القوة الشرائية من الأغذية، مما يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي.

46 - ومن المقرر أن تدعم استراتيجيات تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تطوير سلاسل القيمة للاقتصاد الأخضر والأزرق وتعزيز السياسات الصديقة للبيئة وإنفاذ المعايير. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتظر البلدان في تطوير الخدمات المتصلة بإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

47 - ومن أجل تحقيق الفوائد الممكنة لمنطقة التجارة بالكامل، يلزم الاستثمار في البنية التحتية واللوجستيات والأطر التنظيمية التي تيسر التجارة الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سهولة تنقل الأشخاص داخل القارة، على النحو المبين في البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، أمر أساسي لتحقيق الآثار غير المباشرة الناجمة عن زيادة التجارة عبر الحدود والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما يزيد من الإسهام في الحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا.

جيم - تدابير للتعبيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: إدماج الشمولية

48 - بدأت المفاوضات لوضع بروتوكول بشأن النساء والشباب في التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويقدم ذلك سبيلاً بالغ الأهمية لإدماج الشمولية في التجارة. ويمكن من خلال هذا الإطار فتح الأبواب أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويمكن النهوض بالمشاريع التي تقودها النساء والشباب في التجارة عبر الحدود من خلال التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للانتقال باتجاه الرخاء العريض القاعدة. وستتاح للنساء فرص من خلال زيادة الوصول إلى الأسواق القارية وسلاسل القيمة والتجارة الرقمية. وستستفيد الزراعة، التي توظف 50 في المائة من النساء الأفريقيات، من زيادة استيراد الأغذية فيما بين البلدان الأفريقية، مما يتيح فرصاً للمنتجات من النساء.

49 - وللتعبيل بمشاركة النساء والشباب في التجارة، من الضروري تيسير الحصول على التمويل؛ وإعداد التدريب والقدرات المصممة خصيصاً؛ وبناء برامج تركز على ريادة الأعمال وتيسير التجارة والإمام بالأمر المالي؛ وتعزيز الشبكات وترتيبات الإرشاد التي تربط رواد الأعمال ذوي الخبرة، بما في ذلك النساء والشباب، برواد الأعمال الجدد؛ والعمل بنشاط على تحديد ومعالجة العقبات القائمة على نوع الجنس التي تعوق مشاركة المرأة في التجارة، بما في ذلك الحواجز القانونية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية؛ وإشراك منظمات ورابطات الشباب في عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدعوة إلى مشاركتهم في صنع القرار ووضع السياسات فيما يتعلق بالتجارة والتكامل الاقتصادي؛ وقيادة حملات التوعية العامة لتتقيد النساء والشباب حول الفرص التي تتيحها منطقة التجارة وتقديم التوجيه حول كيفية المشاركة بنشاط في هذه الفرص.

50 - وبغية تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالكامل، يتعين على البلدان أن تولي اهتماماً جاداً للاقتصاد غير الرسمي عن طريق دعم المعاملات غير الرسمية عبر الحدود وإضفاء الطابع الرسمي عليها للتعبيل بالتجارة وحفز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويمثل النظام الخاص بالمدفوعات والتسوية بين البلدان الأفريقية، وهو عبارة عن منصة تمويل رقمية مصممة لتيسير المدفوعات عبر الحدود، إحدى المبادرات في إطار منطقة التجارة التي يمكن أن تسخر فوائد الاقتصاد غير الرسمي النابض بالحياة في إفريقيا. فهذا النظام يقلل من التكاليف المرتبطة بالمدفوعات عبر الحدود من خلال إلغاء الحاجة إلى توجيه المعاملات عبر بلد متقدم. وفي الوقت الحالي، يمر 80 في المائة من المدفوعات فيما بين البلدان الأفريقية عبر أوروبا أو الولايات المتحدة قبل الوصول إلى المتلقي المقصود، ويقدر أن المعاملات المطلوبة المتعلقة بعمليات تحويل العملات المتصلة بالطرف الثالث تكلف أفريقيا 5 بلايين دولار سنوياً.

رابعاً - السياسات الهادفة لتمكين التعافي والتنمية الشاملين والمستدامين

ألف - على الصعيد الوطني

1 - الاستثمار في الحماية الاجتماعية

51 - تحتاج الحكومات، من أجل تمكين التنمية الشاملة والمستدامة وكجزء من جهودها الرامية للقضاء على الفقر عموماً، إلى تنفيذ تدابير سياساتية متكاملة تعزز القدرات البشرية وقدرة الأسر الضعيفة على الصمود من خلال الاستثمار في التعليم الجيد والتدريب، والتغطية الصحية الشاملة ونظم الحماية الاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي⁽¹⁰⁾.

52 - ولا تحظى سياسات الحماية الاجتماعية بالأولوية في الميزانيات الوطنية. وتتفق البلدان الأفريقية، في المتوسط، 3,8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية غير الصحية، و 2 في المائة فقط على الإنفاق العام في مجال الصحة؛ ويمثل كلا الرقمين قرابة ثلث المتوسط العالمي. وفي حين تتفق بلدان شمال أفريقيا، في المتوسط، 7,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية) و 2,4 في المائة على الصحة، فإن الأرقام المقابلة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي 2,1 في المائة و 1,8 في المائة على التوالي، مقارنة بنسبة 12,9 في المائة و 5,8 في المائة على الصعيد العالمي.

53 - ويكتسي توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية أهمية خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويلزم تمويل هذه النظم أساساً من الموارد المحلية لضمان استدامتها في الأجل الطويل. وحتى في البلدان منخفضة الدخل، يمكن زيادة الحيز المالي للحماية الاجتماعية على نحو مستدام من خلال تدابير من قبيل تحسين نظم تحصيل الضرائب ومعدلات الضرائب، وبناء نظم ضريبية عادلة وتصاعدية، ومواجهة التهرب الضريبي.

54 - ولا يتطلب إنشاء نظام للحماية الاجتماعية الشاملة تمويلًا أكبر فحسب، بل يتطلب أيضاً إنشاء بنية تحتية قياسية (مؤسسات) يقوم عليها موظفون مؤهلون، لا سيما في المجالات التشغيلية، مثل التسجيل والمدفوعات وإدارة الحالات. وفي العديد من البلدان الأفريقية، لا توجد المرافق الأساسية للبنية التحتية التقليدية أو هي ضعيفة جداً.

55 - ونفذت بعض البلدان الأفريقية سياسات خلاقة لتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الاقتصاد غير الرسمي الكبير. ونجحت غانا في إنشاء نظام يسمح بموجبه للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي بتقديم مساهمات مرنة والحصول على جزء من مدخراتهم على أساس قصير الأجل، وذلك بهدف توفير درجة من تسوية الدخل في أوقات الصدمات الاقتصادية. ويمكن أن يكون هذا المثال بمثابة مشروع تجريبي مبكر لكيفية بناء نظام للحماية الاجتماعية قائم على الاشتراكات لمجموعة كبيرة من العمال الأفارقة.

(10) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من: Haroon Bhorat and Chris Rooney, "Expanding social protection in Africa: a menu of early policy ideas", وهو متاح على الرابط التالي: <https://social.desa.un.org/sites/default/files/inline-files/Social%20Protection%20in%20Africa-Input%20Paper-Bhorat2.pdf> وبرنامج الأغذية العالمي، حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم لعام 2022 (روما، برنامج الأغذية العالمي، 2023)؛ و UNESCO and others, *Ready to Learn and Thrive: School Health and Nutrition Around the World* (Paris, UNESCO, 2022)؛ و Hatem Elliesie, "Traditional forms of social protection in Africa: selected examples from Ethiopian and Eritrean Societies".

56 - وجرى في العديد من البلدان الأفريقية تخفيف المخاطر التي تتعرض لها التنمية الاجتماعية والناجمة عن أوجه القصور في آليات الحماية الاجتماعية الرسمية والمؤسسية، وذلك من خلال عدد كبير من الحلول المجتمعية غير الرسمية. وتقوم نظم الحماية الاجتماعية التقليدية في أفريقيا بدور مهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي والوثام المجتمعي والتخفيف من حدة الفقر، لا سيما في السياق الريفي.

57 - والتغذية في المدارس بالمنتجات المحلية هي أيضا سياسة فعالة ممكنة للحماية الاجتماعية في أفريقيا، لأن هذه البرامج تخفف العبء الاقتصادي عن الأسر المعيشية الضعيفة، مما يسهم في معالجة عدم المساواة في الدخل على المستوى الجزئي. وتساعد التغذية في المدارس أيضا على تعزيز صحة الأطفال وتغذيتهم وثبت أنها تقلل من معدلات التسرب من المدارس، وتزيد من إدماج الفتيات وتحسن التحصيل العلمي، وتضع الأسس اللازمة للاستفادة من إمكانات رأس المال البشري في أفريقيا. ويمكن أن تكون أيضا حافزا للتنمية الزراعية المحلية وتخلق ما يصل إلى 1 377 وظيفة مباشرة لكل 100 000 من الأطفال الذين يحصلون على تلك التغذية، مما يعني أنه إذا استعاد جميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي في أفريقيا من مثل هذه البرامج، يمكن للقارة أن تولد أكثر من 2,7 مليون وظيفة مباشرة. والتغذية في المدارس بالمنتجات المحلية هي برنامج للحماية الاجتماعية يقلل من نفقات الميزانية العامة في الأجلين المتوسط والطويل، حيث يولد عائدا قدره 9 دولارات لكل دولار يتم استثماره.

2 - تعبئة الموارد المحلية

58 - لا تزال أفريقيا على الرغم من مواردها الهائلة تواجه فجوة تمويلية كبيرة⁽¹¹⁾. وللتغلب على هذا التحدي، يجب معالجة القضايا الرئيسية التي تعوق النمو المالي للقارة، مثل الحوافز الضريبية غير المنتجة، وعدم الكفاءة في الإنفاق العام، والتدفقات المالية غير المشروعة، وعدم الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية والتحويلات، وذلك من خلال مؤسسات قوية وتحسين الإدارة والشفافية.

59 - وتؤدي الحوافز الضريبية غير المنتجة إلى 46 بليون دولار من الضرائب المحتملة التي لا تحصل في أفريقيا بسبب الحوافز الضريبية الزائدة عن الحاجة التي غالبا ما تقدم لجذب الاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى تسرب الإيرادات والحد من قدرة الحكومات على تمويل خططها الإنمائية. ويقدر أن أكثر من 70 بليون دولار تهدر سنويا في الإنفاق العام غير الفعال في أفريقيا. ويمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا والحلول الرقمية إلى تعزيز الكفاءة في تحصيل الإيرادات والإنفاق بشكل كبير.

60 - وتعتبر حصة صناديق المعاشات التقاعدية الأفريقية في تمويل تطوير البنى التحتية ضئيلة مقارنة بالمناطق الأخرى، إذ تبلغ حوالي 1 في المائة. وعلى الرغم من الموارد الكبيرة المتاحة لصناديق المعاشات التقاعدية الأفريقية، فهي كثيرا ما تستثمر جزءا كبيرا من أصولها في الخارج. ومن الخطوات الأساسية لمعالجة هذه المسألة وجود أطر واضحة وشفافة للسياسات، وتحسين آليات إدارة المخاطر، وتنويع الأصول، وتجميع الموارد، وبناء القدرات المؤسسية.

(11) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من: تقرير الأمين العام المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد التاسع عشر عن التنفيذ والدعم الدولي" (A/76/888)؛ و Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), *Pension Markets in Focus 2022* (Paris, OECD, 2023)؛ و Political Economy؛ و Matilda Moyo, "Tackling illicit financial flows, a matter of survival for Africa's development" *Africa Renewal* (July 2021).

61 - ويفقد نحو 88,6 بليون دولار، أو 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في أفريقيا سنويا من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، ويشكل ذلك سببا أساسيا للمشاكل المالية التي تواجهها القارة. والعوامل التمكينية لهذه الخسائر وطنية وإقليمية وعالمية، وتشمل النظام المالي العالمي بما يحتويه من ثغرات وأوجه قصور في القواعد تسمح بازدهار التجاوزات الضريبية والفساد وغسيل الأموال.

62 - وتضاعفت التحويلات في أفريقيا خلال العقد الماضي، لتصل إلى 100 بليون دولار في عام 2022 واستعاد منها أكثر من 200 مليون شخص من أفراد أسر العمال المهاجرين الأفارقة، الذين يعيش معظمهم في مناطق ريفية. وبتخفيض تكاليف المعاملات المرتفعة للتحويلات وتوفير حوافز للاستثمارات، يمكن إعادة توجيه ربع التحويلات على الأقل نحو المدخرات والاستثمارات داخل القارة. ويمكن أن يؤدي إدخال هذه الأموال إلى النظام المالي الرسمي إلى زيادة أثرها بشكل كبير.

3 - الاستثمار في الطاقة

63 - يؤدي الحصول على الطاقة دورا حاسما في بناء التنمية، لا سيما في المجالات الرئيسية من قبيل الأمن الغذائي والناتج الصحية وإدارة الموارد المائية⁽¹²⁾. ويؤدي فقر الطاقة في أفريقيا إلى الاعتماد الشديد على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة، مما يساهم بدوره في إزالة الغابات. وبالإضافة إلى التقليل من التلوث، فإن توفير إمكانية الحصول على الطهي النظيف يساهم في الحد من التفاوتات الجنسانية، لأن النساء غالبا ما يتحملن المسؤوليات التي تستغرق وقتا طويلا وتتطلب جهدا بدنيا فيما يتعلق بمهام الطاقة المنزلية، مثل الطهي وجمع الحطب.

64 - وسيطلب تحقيق الوصول الكامل إلى الطاقة الحديثة في أفريقيا بحلول عام 2030 استثمارات بقيمة 25 بليون دولار سنويا، بما في ذلك 22 بليون دولار للربط الكهربائي و 3 بلايين دولار لحلول الطهي النظيف. ولا تبلغ الاستثمارات السنوية الحالية سوى 13 في المائة من الاحتياجات المتعلقة بالكهرباء و 6 في المائة فيما يتعلق بالطهي النظيف. وهناك حاجة ملحة إلى دعم أقوى للحكومات المحلية والتنمية الدولية، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة، بالنظر إلى أن معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي بلدان منخفضة الدخل.

65 - ونظرا لحجم الاستثمارات اللازمة، يتعين على الحكومات التعاون مع القطاع الخاص لتعبئة الموارد والخبرات وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن يوفر وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأجل في مجال الطاقة للمستثمرين رؤية واضحة لأهداف وأولويات الحكومات في مجال الطاقة على الصعيد الإقليمي والاستفادة من البنية التحتية المشتركة. وعلى المستوى الوطني، فإن ضمان استقلال الوكالات التنظيمية وشركات الخدمات وخلوها من التدخل السياسي يعزز الشفافية والنقطة. ومن المهم أيضا إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة لمعالجة الشواغل وكفالة المسؤولية الاجتماعية وكسب الدعم المحلي الذي يسهل نشر البنية التحتية المستهدفة في مجال الطاقة وتحسين النظام على المستوى المحلي. وبالمثل، فإن التركيز على توسيع نطاق الحصول على الطاقة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات واشتراط مستوى معين من المحتوى المحلي في التصنيع يمكن أن يشجع نمو مستداما في الصناعة المحلية ويخلق فرص عمل في المناطق الريفية.

(12) المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من International Energy Agency, *Africa Energy Outlook 2022*.

باء - على الصعيدين العالمي والإقليمي: جهود التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك تمويل التنمية

66 - انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في عام 2022⁽¹³⁾. وبلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أفريقيا من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 35 بليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 8,5 في المائة في القيمة الحقيقية مقارنة بعام 2021. ومن هذا المجموع، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 29 بليون دولار، بانخفاض قدره 8,6 في المائة مقارنة بعام 2021. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا 45 بليون دولار في عام 2022، وهو المستوى نفسه في عام 2019. وفي عام 2019، شكلت البنية التحتية والخدمات الاجتماعية 45 في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم ملموس نحو التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية لأن هذه المساعدة تركز على الاحتياجات القصيرة الأجل ولا تكفل استدامتها في الأجلين المتوسط أو الطويل ولا تعزز التحول الهيكلي. فعلى سبيل المثال، تركزت نسبة 8,5 في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام 2019 على قطاع الصحة بشكل عام، ومع ذلك فإن 0,00048 في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ذهبت إلى قطاع الصناعات الصيدلانية، وهو قطاع كان من شأنه أن يساعد بشكل كبير في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا والقدرة على الصمود في مواجهتها.

67 - ولدى مصارف التنمية القدرة على الاضطلاع بدور أكبر في تمويل التنمية في أفريقيا، على نحو ما اعترفت به مبادرة تحفيز أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المبادرات. ويستكشف بنك التنمية الأفريقي إمكانية توسيع نطاق قروضه من خلال مبادرة لإعادة تدوير حقوق السحب الخاصة، يمكن أن ينظر فيها أيضاً أصحاب حقوق السحب الخاصة الذين تمت الموافقة عليهم مؤخراً. ويقوم المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بتوسيع عملياته لتشمل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما سيساعد على سد الفجوة التمويلية المتزايدة في المنطقة. وتواصل منظومة الأمم المتحدة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الدعم لمبادرة تهدف إلى موازنة سياسات التحويلات في جميع بلدان الهيئة (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا).

(13) المعلومات الواردة في القسم الرابع-باء مستمدة من: United Nations, "From residual to worthy: enhancing the value of ODA for Africa's development", Policy Brief, July 2022 و World Investment Report 2023؛ و Investing in Sustainable Energy for All (United Nations publication, 2023) و Financing for Sustainable Development Report 2023 (United Nations publication, 2023) و OECD, "Aid (ODA) disbursements to countries and regions", OECD.Stat

خامسا - تعزيز التنفيذ المنسق لخطة عام 2063 وخطة عام 2030

68 - يسلم هذا الفرع الضوء على الأنشطة الجارية والتدخلات المحددة، التي تنفذها عادة منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل مع التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

ألف - تعزيز القدرات الوطنية

69 - يمكن للهجرة الناجمة عن حرية تنقل الأشخاص في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تعزز التجارة والتكامل الإقليمي. وأطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعاً مشتركاً بشأن الهجرة في أيار/مايو 2023، ومن المقرر أن تنفذ في إطاره عدة مبادرات لبناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك: (أ) تعزيز التمكين الاقتصادي للمهاجرين: تحديد ودعم مشاركة المهاجرين في الأنشطة الاقتصادية؛ (ب) تحسين إحصاءات الهجرة وتعزيز الهوية القانونية للمهاجرين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي؛ (ج) تعزيز حرية تنقل الأشخاص ومسارات تنقل اليد العاملة وإمكانية نقل المهارات في أفريقيا. وترتكز المبادرات المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز القدرات الوطنية وإرساء أساس متين في أفريقيا للاستجابة القائمة على الأدلة لقضايا الهجرة بغية وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة.

باء - الدفع قدماً بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063

1 - التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة

70 - هناك على الصعيد العالمي آليتان للتنسيق تتلاقى فيهما جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم أفريقيا، وهما: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تعمل كمنتدى رفيع المستوى لوضع السياسات واتخاذ القرارات على نحو مشترك، وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، المكلفة بتعزيز التنسيق والاتساق الاستراتيجيين في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا⁽¹⁴⁾.

71 - وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا وتنسق الدعم الذي تقدمه للبلدان الأفريقية من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا. وتوفر المنصة الدعم في مجال السياسات والوصول إلى الخبرات في سبيل خدمة الاحتياجات والأولويات المحددة لأفريقيا ودعم عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد القطري. وجرى النهوض بالأولويات التالية في إطار المنصة: البيانات والإحصاءات، والعمل المناخي، والتحول الاقتصادي الكلي، والتحويلات في مجال الطاقة والمجال الرقمي. وفي مجال المناخ، قدم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن التحويلات العادلة في مجال الطاقة في السياق الأفريقي واعتماد الموقف الأفريقي المشترك بشأن الحصول على الطاقة والتحول

(14) المعلومات الواردة في الفرع الخامس - باء مستمدة من: تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/78/72-E/2023/59)؛ وتقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن عمل مكتب التنسيق الإنمائي (E/2022/54)؛ و United Nations Interdepartmental Task Force on African Affairs, *Compendium: African Energy Access and Just Transition Trajectory Anchored on the Common African Position*, (New York, United Nations Interdepartmental Task Force on African Affairs, 2022).

العادل في مجال الطاقة. ودعم أعضاء المنصة أيضا تفعيل نتائج قمة تحويل التعليم من خلال المشاورات الوطنية والرصد في إطار الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا للفترة 2016-2025.

72 - وواصلت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة دعما للبلدان الأفريقية، ولا سيما فيما يتعلق بتحويل الطاقة والمنظومة الغذائية. ونتيجة لتركيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات على الطاقة كنقطة دخول للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل، نصت إحدى التوصيات البالغة الأهمية التي صاغتها أفرقتها العاملة المعنية بالناس والكوكب والرخاء على أن الحصول على الطاقة أمر أساسي لتطوير النظم الزراعية والغذائية وبناء القدرة على الصمود في أفريقيا.

73 - وعلى المستوى القطري، تم تدريب الموظفين في مكاتب المنسقين المقيمين على دعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأداء على الصعيدين الوطني والإقليمي لخطة عام 2030 وخطة عام 2063.

2 - التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

74 - عززت هيئات الأمم المتحدة وكياناتها والاتحاد الأفريقي التعاون والتنسيق بينها من خلال آليات مختلفة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية بهدف إحراز تقدم على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات أعضاء الاتحاد الأفريقي. ويوفر المؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة آلية التنسيق على المستوى الأعلى بين المؤسسات. واستعرضت النسخة السادسة منه، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2022، التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشدد المؤتمر على أهمية تعميق التكامل والتنسيق والتعاون على المستويين الأفقي والرأسي ومواءمة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نحو تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030.

75 - وأقام المؤتمر السابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عقد في عام 2023، حوارا استراتيجيا رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، سيعقد مرتين في السنة لمعالجة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وصدرت دعوة للاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في عام 2024، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة الاجتماعي العالمي، المقرر عقدهما في عام 2025، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الطموحة للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إصلاحات الحوكمة المتعلقة بزيادة الرسالة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وبشأن إنشاء آلية فعالة لتسوية الديون.

76 - وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعما للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي من خلال العمل التحليلي ومشاريع تنمية القدرات على السواء. فعلى سبيل المثال، تدعم الإدارة المذكورة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي البلدان في تطوير قدرات الحوكمة منذ عام 2019، باستخدام مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة كأساس للعمل. ونظمت الإدارة والآلية حلقة عمل قارية بعنوان "تعزيز القدرات المؤسسية في أفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وخطة عام 2063: متابعة مؤتمر قمة عام 2023"، عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكانت حلقة العمل هذه هي الرابعة في سلسلة من حلقات العمل التي نظمت بشكل مشترك لدعم بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة في أفريقيا على جميع المستويات. وفي منتصف مدة تنفيذ خطة عام 2030، بحثت حلقة

العمل أيضا نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وآثاره على أفريقيا. وتوسعت حلقة العمل المعنية ببناء القدرات في الجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات التي تم التوصل إليها في الأحداث المشتركة السابقة، التي تضمنت دعوة واضحة لمساعدة البلدان في تفعيل مبادئ الأمم المتحدة للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي وضعتها لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2018.

77 - ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو منبر سنوي لأصحاب المصلحة المتعددين تشارك في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والحكومة المضيفة (النيجر في عام 2023) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة. وعقدت الدورة التاسعة للمنتدى في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2023 حول موضوع "تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063". وكانت الرسائل الرئيسية والإعلان الصادر عن المنتدى بمثابة المدخلات الأفريقية الجماعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، الذي عقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. والمنتدى الإقليمي لأفريقيا هو واحد من الآليات الثلاث المكلفة بمتابعة واستعراض وتحفيز الإجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام 2063. والآليات الأخرى هي المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية. وفي عام 2023، قدمت سبعة بلدان أفريقية استعراضاتها الوطنية الطوعية للمرة الثانية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

78 - عززت خطة عام 2030 وخطة عام 2063 التقدم وأعدت توجيه الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية نحو معالجة الثغرات والتحديات المتصلة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا. وتستدعي العواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأزمات العالمية المتقاطعة، بما في ذلك الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا وتغير المناخ، سياسات تركز على اتخاذ تدابير متكاملة وشاملة ومستدامة لا تترك أحدا خلف الركب.

79 - إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، التي خلفت برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، هي الخطة الأكثر شمولا لتنمية إفريقيا وترجمة لأهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 في السياق والواقع الأفريقيين. واعتماد خطة عام 2063 كإطار توجيهي أمر لا غنى عنه من أجل تعزيز فعالية الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية في أفريقيا. ويمكن للمجتمع الدولي، بالعمل مع البلدان الأفريقية بطريقة منسقة، أن يدعم تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة عام 2063.

80 - وبغية مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي، يوصى بأن تقوم البلدان الأفريقية، بالشراكة مع المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف والمانحين على الصعيد الثنائي، بما يلي:

(أ) تسريع التقدم نحو خلق فرص عمل لائقة للجميع، من خلال تعزيز مسارات بديلة للنمو الاقتصادي، مثل الصناعات الخالية من مداخل، بما في ذلك صناعات الاقتصاد الأزرق والأخضر والخدمات القابلة للتداول، التي يمكن أن توظف أعدادا كبيرة من العمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة، بما في ذلك النساء والشباب، من أجل وقف استغلالهم كمصادر للعمالة منخفضة الأجر في أفريقيا؛

- (ب) الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية والبنية التحتية ومهارات القوة العاملة من أجل التحول الهيكلي والتصنيع لتسخير الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (ج) الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة الميسورة التكلفة، ونظم الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع على الصعيد الوطني، والتعليم الجيد والتدريب المتاحين للجميع، بما في ذلك التدريب على المهارات الرقمية، وخدمات المياه والصرف الصحي المأمونة للقضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- (د) تعزيز أوجه التآزر والتكامل بين آليات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، مما يؤدي إلى وضع نهج متكاملة تستفيد من المبادرات المجتمعية القائمة لتعزيز أثر سياسات الحماية الاجتماعية؛
- (هـ) الاستثمار في الطاقة النظيفة واتخاذ إجراءات مناخية شاملة تعزز إمكانية حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتعاونيات على التمويل، بما في ذلك من أجل جهود التكيف مع المناخ، وإصلاح النظم الغذائية الزراعية لجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الشدائد المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ والموارد المائية المحدودة؛
- (و) التعجيل بالاستراتيجيات الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات والوظائف اللائقة والتكنولوجيا الرقمية والخدمات الغذائية والزراعية؛
- (ز) الاستثمار في تعزيز نظم تعبئة الموارد المحلية للحصول على التمويل اللازم لدفع النمو الاقتصادي والتنمية في القارة بفعالية وعلى نحو شامل ومستدام مع استعادة الحيز المالي والسياساتي؛
- (ح) اعتماد أدوات لمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها، والاستثمار في تحسين الإدارة الضريبية لتيسير تعبئة الموارد المحلية، وإصلاح الهياكل الضريبية من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الشخصي والممتلكات والثروة، وسد الثغرات المتعلقة بالتهرب الضريبي؛